مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

المجلد: 08 العدد: 01 السنة: جانفي 2022 م-جمادى الآخرة 1443 هـ ص: 769 - 783

التنمية المستدامة في إطار البنك الدولي

Développement durable dans le cadre de la Banque mondiale

أ. ماعي يوسف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة يحيى فارس بالمدية
Maiyoucef03@gmail.com

أ. د. الحسين عمروش
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة يحيى فارس بالمدية
LSMLAW213@YAHOO.FR

تاريخ إرسال المقال: 25-07-2021 تاريخ قبول المقال: 08-10-2021 تاريخ نشر المقال:20-01-2022

الملخص:

ان البنك الدولي يعتبر من اهم المؤسسات الدولية المالية التي انشات بعد الحرب العالمية الثانية من اجل اعمار أوروبا من خراب الحرب العالمية الثانية، ليتحول فيما بعد الى الية من اليات تمويل المشاريع الدولية لها صلة بحقوق الانسان، لان العالم أصبح يدرك ان التنمية والسلام والامن والصحة العالمية وغيرها مرتبطة بحقوق الانسان من جهة ومرتبطة مع بعضها البعض من جهة أخرى |،فهي اشبه بحلقات سلسلة فاذا اختلت حلقة فقدت السلسلة كلها ، وكان هذا وفقا الميثاق هيئة الأمم المتحدة وكل الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان ،ليصبح فيما بعد من اكبر اهتمامات البنك الدولي بالتنمية المستدامة التي عرفت لأول مرة سنة 1987 في اطار عمل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وتصبح من اولويات عمل البنك الدولي بعد لقرا الجمعية العامة للأمم المتحدة لمبدأ التنمية في اطار ما يسمى اعلان الحق في التنمية سنة 1986 واعتباره حق من حقوق الانسان وفقا لنص المادة الأولى الفقرة الأولى من الإعلان.

الكلمات المفتاحية: البنك الدولي، المؤسسات الدولية المالية، التنمية والسلام، الجمعية العامة للأمم المتحدة.

*** المؤلف المرسل**

Journal OF LEGAL STUDIES (Class C) - مجلة الدراسات القانونية (صنف ج)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 08 العدد: 01 السنة: جانفي 2022 م-جمادى الآخرة 1443 هـ ص: 769 - 783

Summary: The World Bank is considered one of the most important international financial institutions that were created after WWII in order to rebuild Europe from the ruins of WWII, only to later turn into a mechanism financing of international projects related to human rights, because the world has realized that development, peace, security and global health And others are related to human rights on the one hand and are related to each other on the other hand. They are more like links in a chain. If one link is broken, the whole chain is lost, and this in accordance with the Charter of the United Nations and all international human rights instruments, to subsequently become one of the greatest concerns of the Bank. global development. in 1987 as part of the work of the World Commission on Environment and Development, and became one of the priorities of the work of the World Bank after the United Nations General Assembly adopted the principle of development within the framework of the so-called Declaration on the Right to Development in 1986 and considering it as a human right in accordance with the text of Article 1, first paragraph of the advertisement.

Keywords: The World Bank, international financial institutions, development and peace, the United Nations General Assembly.

مقدمة:

لقد ادركت كل الشعوب والدول، سواء المتقدمة او النامية الى جانب كل الكيانات الدولية على ضرورة وجود تعاون اقتصادي في كل المجالات بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وخاصة البنك الدولي كمؤسسة مالية دولية وكجهاز من الأجهزة المتخصصة لهيئة الأمم المتحدة وبموجب اتفاقيات الوصل بين هيئة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ،ذلك ان البنك الدولي الذي انشأ في اعقاب الحرب العالمية الثانية وما خلفته من اثار اقتصادية ودمار شامل للبنية التحية لجل الدول الأوروبية وهكذا كانت الحاجة والضرورة الى تنظيم الاقتصاد الدولي ،ومن إعادة اعمار أوروبا الى تمويل المشاريع الاقتصادية والاهتمام بحقوق الانسان الذي اعتبر حق في التنمية حق من حقوق الاسنان سنة 1986 في اعلان هيئة الأمم المتحدة وكل الصكوك الدولية من الإعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948 وتم ذكر حقوق الانسان في اكثر من قضية من قضايا محكمة العدل الدولية بالمناسبة Obiter Dictumفي قضية برشلونة تراكشن 1970 والراي الاستشاري للمحكمة العدل الدولية في قضية الصحراء الغربية سنة 1975 فعلى سبيل المثال نجد الرسالة الأساسية المتضمنة في النشرات الرسمية

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 08 العدد: 01 السنة: جانفي 2022 م-جمادى الآخرة 1443 هـ ص: 769 - 783

للبنك الدولي احتفالا بالذكرى الخمسون لإعلان العالمي لحقوق الانسان يقر فيها البنك الدولي ان التنمية حق من حقوق الانسان [1] .

انطلاقا من هذه التوطئة ثمة سؤال يطرح ماهي التنمية المستدامة؟ وكيف يمكن ان تتطابق مع مصادر التزام البنك الدولي؟

للإجابة على هذه التساؤلات حول التنمية المستدامة في إطار البنك الدولي وانطلاقا من هذه الإشكالية ارتأيت ان اقسم الموضوع الى ثلاث محاور أساسية:

في المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة من خلال تحديد التعريف والابعاد.

في المحور الثاني: عنونته بالتطور التاريخي للبنك الدولي ومصادر التزامه.

في المحور الثالث: كيف يساهم البنك في الدولي في التنمية المستدامة.

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين أصبحت التنمية موضوع من مواضيع القانون الدولي المعاصر واعتبارها من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها من مواضيع حقوق الانسان وتشجيعها، مع اعتبار الحق في التنمية حق من حقوق الانسان كما ورد في اعلان هيئة الأمم المتحدة [2]، فجاء في المادة الأولى منه " الحق في التنمية حق من حقوق الانسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل انسان ولجميع الشعوب المشاركة والاسهام في تحقيق تنمية اقتصادية"

[1] World Bank-Developement anf humman rights- the pole of the world-washington .dc 1998.p.4

[2] -القرار رقم :41/128 المتضمن اعلان الحق في التنمية، المؤرخ في 4ديسمبر1986، صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، مكتبة حقوق الانسان، جامعة مانيسوتا. http://hrlibrary.umn.edu/arab/b075.html

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 08 العدد: 01 السنة: جانفي 2022 م-جمادى الآخرة 1443 هـ ص: 769 - 783

ان التنمية المستدامة لا تتطلب فقط الاهتمام بالنمو الاقتصادي بل في نفس الوقت وان كان الفقهاء يعرفون النمو انه تطور اقتصادي وانتقاله من حالة الى حالة أفضل وعليه فان التنمية المستدامة تشمل كل ما يضمن حقوق الأجيال القادمة وفي كل المجالات. [3]

أولا: تعريف التنمية المستدامة:

تعددت تعريفات التنمية المستدامة وذلك راجع الى كل الاختلافات الكثيرة لمبدأ التنمية من دولة الى دولة أخرى ولقد ورد اول تعريف لمصطلح التنمية المستدامة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 [4] ،حيث عرفت التنمية بما يلي "تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون مساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم " وعليه فاهدف الأساسي من التنمية هو اشباع حاجيات الانسان وتطلعاته ولا تستوفي حاليا الاحتياجات الأساسية لأعداد كبيرة من البشر في البلدان النامية منها الأغذية الألبسة ،السكن والعمل وغيرها مما تطلبه الحياة البشرية كما انهم يتطلعون الى حقهم في الحصول فضلا عن احتياجاتهم الأساسية الى نوعية افضل من الحياة وسيكون العالم الذي يتفشى فيه الفقر والظلم مرتع خصبا لازمات كثيرة منها ما تعلق بالتنمية والبيئة وغيرها من الازمات ،فالتنمية المتواصلة تتطلب الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجميع وتوفير الفرص للكافة لتحقيق ما يطلعون اليه من حياة افضل.[5] ، الى جانب تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة هناك عدة تعريفات للتنمية والتنمية المستدامة من بينها: .Inter Alia.

1/ تعريف الفقيه روبرت سولو سنة 1991فقد عرف التنمية المستدامة هي عدم الحاق الضرر بالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة، فحسب رايه الطاقة الإنتاجية ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحاضرة بل تتعداها الى جانبه المادي او

[3] أ. مقدم محمد إسماعيل - " دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة – سوريا أنموذجا " رسالة دكتوراه ،جامعة دمشق، كلية الاقتصاد سنة 2015،ص.42

[4] تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، تحت رقم A/42/227، المؤرخ في 5اوت1987

[5] تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مرجع سابق ، ص 39 وما بعدها

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 08 العدد: 01 السنة: جانفي 2022 م-جمادى الآخرة 1443 هـ ص: 769 - 783

المعـــرفي إذ تشمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار لهذه الفوائض مع الاستهلاك الرشيد للموارد الطبيعية الحالية والمستقبلية. [6]

2/ **تعريف التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية:** ان التنمية المستدامة في مفهومها الاقتصادي تتركز على إدارة الموارد من اجل الحصول على الحد الأدنى من منابع التنمية الاقتصادية بشرط الحفاظ على نوعية الموارد الطبيعية وان كان النمو الاقتصادي يؤدي دائما بالبيئة نتيجة الضغط على الموارد الطبيعية واطلاقا من مفهوم التنمية المتواصلة هو ربط اقتصاديات الدول النامية ربطا وثيق بجذور البيئة وان كانت تعني للدول المتقدمة خفض في مستوى استهلاك الطاقة من اجل ضمان حقوق الأجيال القادمة. [7]

3/**تعريف التنمية وفق منظور القانون الدولي للتنمية** : هو دراسة المبادئ الجوهرية للقانون الدولي العام اتي لها علاقة بالتنمية كمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وعليه فهو يتجاوز مفهوم هذا القانون عندما يؤكد ان كافة العلاقات التي تكون بين البلدان النامية وغيرها لها صلة بالتنمية وحسب راينا ان هناك تميز بين الدول المتقدمة والدول النامية في التنمية وان تحررت الدول النامية سياسيا فانها لا تزال تحت رحمة الدول المتقدمة من الجانب الاقتصادي وهذا هو رهان الدول النامية في الوصول اليه من تحقيق رغبات واحتياجات سكانها. [8]

4/**تعريف التنمية المستدامة من الجانب التكنولوجي** لقد عرف علماء التكنولوجيا التنمية المستدامة بانها "استخدام تكنولوجيا جديدة أنظف وأقدر على انقاذ الموارد الطبيعية بهدف الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان الى جانب رفع الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات لفائدة السكان خاصة في المناطق الريفية، وعليه تضاف الى التعريف التكنولوجيا

[6] راجع : مقدم محمد إسماعيل "دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة " ، المرجع السابق ،ص.44

[7] راجع: د. صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي ،"حق الانسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا "منشورات الحلبي الحقوقية ،،سنة 2005، ص123 وما بعدها.

[8] راجع : عمر إسماعيل سعد الله "القانون الدولي للتنمية-دراسة في النظرية والتطبيق" المؤسسة الوطنية للكتاب، سنة 1990،ص.15

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 08 العدد: 01 السنة: جانفي 2022 م-جمادى الآخرة 1443 هـ ص: 769 - 783

للتنمية المستدامة تكنولوجيا المعلومات التي تساهم من قريب او بعيد في عمليات التنمية بكل تعريفاتها. [9]

وعليه فان التنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها او هي في المقابل من هذا التعريفات المختلفة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل اما الاستراتيجية الحديثة المرتبطة بقياس التنمية المستدامة ترتكز على تفاعل وترابط بين عدة عوامل بين مجموعة العلاقات التي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية المختلفة في شكل هيكل مستدام شامل وعلى المدى الأطول. [10]

ثانيا: ابعاد التنمية المستدامة

الملاحظ من خلال كل التعريفات التي تطرقنا اليه في مقالنا هذا، تشعب في تعريف مصطلح التنمية المستدامة بالتطور من مصطلح التنمية الى غاية الوصول الى مفهوم التنمية المستدامة منذ سنة 1968 في نادي روما حيث ضم هذا النادي علماء وفقهاء في الاقتصاد والقانون الدولي ولقد دعي

هذا النادي المجتمع الدولي الى ضرورة اجراء دراسات تخص التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة [11]، واستمرت الدراسات الى غاية 1987 حين عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي عرفت التنمية المستدامة ليفتح الجال للدراسات في هذا المجال وسنتناول ابعد التنمية المستدامة.

1/ **تزايد عدد سكان العالم**: تشير الدارسات انه بعد الحرب العلمية الثانية لم يتجاوز عدد سكان العالم 2.5مليار ونصف ليصل الان في حدود سبعة مليار نسمة عدد كبير وليرتفع في كل قارة من قارات العالم خاصة في الدول الفقيرة التي لا تستطيع توفير

[9] النظام العالمي للتنمية المستدامة (شبكة المعرفة الكبرى للقرار و الاستراتيجية)، موقع GSSD تاريخ الدخول الى الموقع يوم 2021/07/15، موقع: https://gssd.mit.edu/ar

[10] راجع : د.خالد مصطفى قاسم، "إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة "،الدار الجامعية ، 2007، ص 20 وما بعده

[11] راجع " د. طاهر خامرة ، "المسؤولية البيئية والاجتماعية-مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "رسالة ماجستير، جامعة سطيف ، 2007،ص 25 ومبعدها.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 08 العدد: 01 السنة: جانفي 2022 م-جمادى الآخرة 1443 هـ ص: 769 - 783

السكن والغذاء لكل تلك الأراقم الكبير للساكنة مما يؤثر سلبا على التنمية المستدامة في العالم وحقوق الأجيال الحارة والمستقبلية وبالتالي ارتفاع لأعداد السكان يؤدي الى استهلاك الموارد الطبيعية وقد يؤذي الى انتشار الفقر وتضرر البيئة وغيرها من الآفات الاجتماعية. ومن ثم قد يؤدي هذا الى نشوب بنزاعات مسلحة اقليمية او دولية. [12]

2/ **استنزاف الثروات الطبيعية:** ان تزايد عدد سكان العالم واسترجاع الدولي التي كانت تحت وطأة الاستعمار بعد بزوغ حركات التحرير كان من الضروري على الدول المستقلة خديتا المطالبة في الملتقيات الدولية والندوات الى حقهم في استرجاع وتأميم الثروات الطبيعية وكان كذلك من نتاج هذا التطور إعادة النظر في اتفاقية قان البحار لسنة 1982 خاصة ما تعلق حق التراث المشترك للإنسانية ،لكن التطور العلمي السريع أدى الى استنزاف الثروات الطبيعية بكل اشكالها وانواعها من اجل رفع نسبة النمو في العالم كل هذا أضر بالتنمية المستدامة وحق الأجيال القادمة في العيش بسلام حتى الجيل الحاضر اصبح يعيش الفقر المدقع وتلوث البيئة وغيرها من الآفات نتيجة استنزاف الثروات الطبيعية وكل تقارير الهيئات الدولية والإقليمية والمنظمات غير حكومية تحذر من تدهور وسوء استغلال الثروات الطبيعية لدول العالم تثبت ان ارض لا تستطيع توفير احتياجات السكان الى غاية 2040 وعليه فقد حان الوقت الى لمعالجة أسباب التدمير الذاتي الذي يحدثه الانسان لنفسه ،فمهوم التنمية المستدامة جاء لربط التام بين ماو اقتصادي اجتماعي وبيئي ولا يمكن فصل العوامل الثلاثة في تحقيق التنمية المستدامة. [13]

3/ **الابعاد الاقتصادية:** لقد عرف العالم في العقود الأخيرة تطورا اقتصاديا كبيرا مما نتج عنه استهلاك اكبر للموارد الطبيعية من اجل رفع نسب النمو الاقتصادي تلبية لحاجيات الساكنة في كل ربوع العالم ، وعليه يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية ، والملاحظ أن الدول النامية تتخبط في الفقر والمديونية والبطالة وغيرها من المشاكل التي تؤثر على حقوق الأجيال الحاضرة ويؤدي الى استنزاف الثروات الطبيعية ليؤثر سلبا على الأجيال القادمة وحقها في العيش بسلام ،كما يشكل الفساد الاقتصادي

[12] راجع : أ.د/ عماري عمار "إشكالية التنمية المستدامة وابعادها" القيت هذه المحاضرة في الملتقى الموسوم ب"التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة" جامعة سطيف ،سنة 2008 ،ص.6

[13] راجع : ا.عبد الله الحرتيسي حميد "السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" مذكرة ماجستير ،جامعة الشلف ،سنة 2005 ،ص.25

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 08 العدد: 01 السنة: جانفي 2022 م-جمادى الآخرة 1443 هـ ص: 769 - 783

والاجتماعي اكبر تهديد للتنمية المستدامة في مستقبل هذه الدول .ان تطبيق مبادئ التنمية المستدامة ،يستدعى تدعيم وتفعيل أدوات الاقتصاد بكل تصنيفاته ،حتى تتوفر أدوات اقتصادية جيدة تساعد استهلاك موارد الحاضر بأسلوب يراعي حقوق الأجيال القادمة لهذا نحتاج الى نصوص تشريعية وقانونية لمواجهة الاقتصاد الفاشل بالإضافة الى المثابرة لتخلص من الاقتصاد الدولي غير عادل الذي يؤدي الى تفاقم فقر الدول النامية ذلك ان الاخذ بالتنمية المستدامة يتطلب بادئ ذي بدء التوضيح الكامل لمبادئ التنمية المستدامة وكيفية تطبيقه للوصول الى المجتمع اكثر مصداقية ومثالية ولما لا اكثر عدالة وعدل .ان البعد الحقيقي الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب استهلاك رشيد للموارد الطبيعية سواء على اليابسة او في باطنها وحتى في أعماق البحار والمحيطات وحتى وإن تطلب الامر كل الثروات حتى خارج محيط الكرة الأرضية لضمان حقوق الأجيال القادمة. [14]

4/التنمية المستدامة والبيئة: ان التطور الاقتصادي وزيادة النمو العالمي مع ارتفاع عدد السكان وزيادة حاجياتهم من المواد الاستهلاكية، حتما يؤثر هذا سلبا على البيئة بشكل عام والتي تعني بالمعنى الواسع مجمل العوامل الني يوك لها دور في تحديد الوجود البشري. [15]

أي العوامل التي تحدد الشروط المادية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية لعلاقات الانسان في أي مكان من أي دولة كانت حيث يترتب على ذلك مشكلتين الأولى مشكلة التلوث والاضرار اللاحقة بالبيئة والثانية مشكلة استنزاف الموارد الطبيعة وكلاهما يؤثر سلبا على التنمية المستدامة وحق الأجيال القادمة في العيش بسلام.

المحور الثاني: التطور التاريخي للبنك الدولي ومصادر التزامه.

لقد اثرت الحرب العلمية الثانية بشكل كامل على كل القطاعات ذات الأهمية في كل دول العالم وخاصة أوروبا مما أدى بالخبراء المالية والاقتصاد من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في التفكير في إعادة تنظيم الاقتصاد الدولي ورغم ان الحرب اشتدت في بداية الأربعينيات الا انهم بدأوا في التفكير في تغيير الاقتصاد الدولي في بداية سنة

[14] راجع: أ.د/ عماري عمار "إشكالية التنمية المستدامة وابعادها" القيت هذه المحاضرة في الملتقى الموسوم ب"التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة «المرجع السابق ،ص.9 وما يليها

[15] راجع: تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، المرجع السابق، ص.50 وما بعدها

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 08 العدد: 01 السنة: جانفي 2022 م-جمادى الآخرة 1443 هـ ص: 769 - 783

1941،حيث انبثق مشروعين لكل من العالم البريطاني كينز ومضمونه انشاء اتحاد دولي للمساعدة في الاستقرار النقدي مع تأسيس بنك عالمي او دولي ليقدم قروضا طويلة [16] لإعادة اعمار اوروبا اما المشروع الثاني فكان من نصيب العلم الأمريكي وايت WHITE ومضمون هذا المشروع انشاء صندوق النقد الدولي هدفه حل المشاكل النقدية في كل دول العالم بعد انهيار الاقتصاد العالمي [17] في الحرب العالمية الثانية

أولا: مراحل انشاء البنك الدولي

1/ اعلان الخبراء المشترك: ان الانطلاقة الحقيقية لتنظيم الاقتصاد الدولي بعد اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، يرجع الفضل فيه الى التقريرين المهمين لكل العالم البريطاني كينز والعالمي الأمريكي وايتwhite لينتقل التفكير في إعادة النظر في الاقتصاد الولي [18] الى كل الدول المشاركة في الحرب ضد النازية معتمدين في ذلك على تقرري العالمين البريطاني والامريكي

واستمرت المشاورات والمفاوضات تقريبا طيلة مدة الحرب العلمية الثانية وقبيل انعقاد مؤتمر بروتن ودز للتختتم المشاورات بالإعلان مشترك للخبراء وتضمن هذا الإعلان راي اكثر من خبير اقتصادي في تلك الحقبة الزمنية ولأكثر من أربعين دولة دون ان يكون لهؤلاء الخبراء التزام من الدول التي ينتمون اليها.

2/ مؤتمر اتلانتيك سيتي: لقد وجه الرئيس الأمريكي روزفلت في شهر ماي 1944 دعوة ممثلي 44 دولة لحضور مؤتمر بروتن ودز ، الا انه تم عقد اجتماع دولي كبير اطلق عليه اجتماع تمهدي بمدينة اتلانتيك سيتي في 15 يونيو 1944 لوضع جدول اعمال مؤتمر بروتن ودز وكذلك تذليل العقبات التي تواجه المؤتمرين قبل انعقاد مؤتمر برون

[16] راجع : د. خالد مصطفى قاسم، "إدارة الأعمال الدولية – بين التنمية المستدامة وجودة الحياة" الدار الجامعية2015،ص.54

[17] راجع : د. مهدي محمد شهاب "الاقتصاد الدولي المعاصر، غرفة التجارة الدولية ،النظام الجديد للتجارة العالمية ،اهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر "دار الجامعة الجديدة- الإسكندرية ،سنة 2006،ص.297 وما يليها

[18] راجع : د. حسين محمد" المنظمات الدولية "دار الفكر العربي، مصر ،سنة 1993،ص.94

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 08 العدد: 01 السنة: جانفي 2022 م-جمادى الآخرة 1443 هـ ص: 769 - 783

ودز[19] ، واثناء ملتقى اتلنتيك سيتي قدم فريق الخبراء البريطاني مشروع بتعديل البنك الدولي وتمت الموافقة عليه من طرف كل ممثلي الدولي حتى مندوب الولايات المتحدة أمريكية، واعتبرت وثائق ملتقى اتلانتيك سيتي مرجعا أساسيا لكل المناقشات التي تمت في مؤتمر بروتن ودز .

3/مؤتمر بروتن ودز من 01 الى 22 يوليو1944: لقد عقد المؤتمر المالي والنقدي الأول من نوعه وفي اعقاب نهاية الحرب العلمية الثانية في المدينة الامريكية بروتن ودز خلال الفترة الممتدة من 01يوليو الى 22 سنة 1944 وتراس الجلة العامة وزير الخزانة الأميركة آنذاك وتفرعت عن اشغال هذا المؤتمر ثلاث لجان وكان من نصيب اللجنة الثانية اعداد مشروع اتفاقية البنك الدولي للبناء والتعمير التي دخلت حيز النفاذ بعد تصديق 28 دولة ليبدأ البنك الدولي للنشاء والتعمير في العمل في 15 يوليو 1947 وتوالت التصديقات والانضمام الى اتفاقية البنك الدولي كل الدول العضوة في هيئة الأمم المتحدة لتنظم الجزائر بتاريخ 1963/09/28 في اقل من سنة من استقلال الجزائر. [20]

ثانيا: مصادر التزام البنك الدولي بالتنمية المستدامة:

لقد ذكرنا في بداية مقالنا هذا ان التنمية حق من حقوق الانسان طبقا لكل النصوص الدولية، وان كان اهتمام البنك الدولي بالتنمية المستدامة فهو راجع الى اعتباره وكالة متخصصة من وكالات هيئة الأمم المتحدة طبقا لاتفاقيات الوصل من جهة والتزامه بالاتفاقيات الدولية من بينها:

1/ ميثاق الأمم المتحدة :يمثل ميثاق هيئة الأمم المتحدة انطلاقة حقيقية لحماية حقوق الانسان في العالم ،فبعدما عرف انتهاكا لهاته الحقوق أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ، ذلك ان ميثاق الأمم المتحدة خاطب شعوب العالم ولم يخاطب الدول في ديباجة الميثاق ،ذات الحجية القانونية المطلقة والتي جاء فيها انها تهتم بالحقوق الأساسية للإنسان وكرامة الفرد كما ان ميثاق الأمم المتحدة قد خصص الفصل التاسع للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المادة 55 منه من كما اسند ميثاق الأمم المتحدة

[19] راجع / د.عبد المعز عبد الغفار نجم "الجوانب القانونية لنشاط البنك الولي لأنشاء والتعمير "الهيئة المصرية العامة للكتاب ،، 1970ص.26 وما بعدها

[20] Kornina- Kinly- les droit de l’homme et la Bank mondial- Harvard journal. Vol 15.2002 .P.226

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 08 العدد: 01 السنة: جانفي 2022 م-جمادى الآخرة 1443 هـ ص: 769 - 783

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في نص المادة 62 بقولها ".....يضع تقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها [21] وعليه فان ميثاق الأمم المتحدة يكون قد وضع أسس وقواعد بداية الاعتراف بحقوق الانسان .

2/الميثاق الدولي لحقوق الانسان: حسب كل من الفقيه A.Kiss والفقيه احمد أبو الوفا انه يمثل القواعد والاسس المتضمنة في ميثاق هيئة الأمم المتحدة وكل النصوص الدالة على حقوق الانسان في أي صك دولي كالإعلان العلمي لحقوق الانسان لسنة 1948 والعهدين الدوليين لسنة 1966 وغيرها من الصكوك الدولية. [22]

أ/ الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948: بناء على نص المادة 48 من ميثاق الأمم المتحدة أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة حقوق الانسان تحت رئاسة السيدة روزفلت ارملة الرئيس الأمريكي الى جانب فئة من فقهاء القانون الدولي في ذلك الوقت من بينهم:A.Kiss و الصيني p.e.Chang و R.Cassin واقد لعبو دور كبـــير في صـــياغة مواد الإعلان العالمي لحقوق الانسان واخراجه من الطابع الدولي الى العلمي ويتكن الإعلان من 30 وديباجة فتضمنت المواد من 3 الى 21 تناولت الحقوق الأساسية ومن المادة 22الى الى المادة 27 تناولت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اما المادة 29 فتناولت واجبات الفرد وأخيرا المادة 30 نصت على عدم جواز أي نشاط يمس هذه الحقوق. [23]

ب/ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية: لقد اقرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ 16ديسمبر 1966 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ويشمل هذا العهد على ديباجة و53 مادة وقسم الى ستة اقسام القسم الأول مشترك مع العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اما القسم الثاني فتضمن تعهد احترام الأطراف لتك الحقوق مع التعهد بإصدار تشريعات وطنية تتماشى من نصوص العهد الدولي اما القسم الثالث فهي تؤكد على الحقوق المدنية كالحق في الحياة والحرية

[21] راجع: ميثاق هيئة الأمم المتحدة في مادته 53 و62

[22] راجع. محمد محي دين "ملخص محاضرات في حقوق الانسان "دار الخلدونية ، 2011، ص32 وما يليها

[23] راجع: الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948/12/20.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 08 العدد: 01 السنة: جانفي 2022 م-جمادى الآخرة 1443 هـ ص: 769 - 783

وغيرها من الحقوق المدنية ام القسم الرباع والخامس فقد تضمنا الاعتراف بحقوق الانسان أما القسم السادس والأخير فتضمن بعض الجانب الاجرائي . [24]

3/العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: لقد تضمن هذا ديباجة و31 مادة وقسم الى خمس اقسام ونصم المادة الأولى منه على حق الشعوب في تقرير مصيرها وتسيير شؤونها الاقتصادية وحق انشاء النقابات والحق في التعليم وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي تقريبا كل الحقوق التي يدعمها البنك الدولي فيكل برامجه بالنسبة الى كل دول العالم. [25]

المحور الثالث: مساهمة البنك الدولي في التنمية المستدامة

أنشأ البنك الدولي لأول مرة من أجل إعمار اوروبا من الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية ، وبعد الانتهاء من هذه المهمة كان لابد عليه ان يهتم بمواضيع جديدة تتماشى ومقاصد هيئة الأمم المتحدة، التي تبنت في نهاية الثمانينات الاهتمام بالتنمية ليزداد الطلب على المؤسسات المالية في التكفل بالإنسانية في مسائل حقوق الانسان مراعيا في ذلك تطبيق مبدأين هامين هما : مبدأ تكافؤ الفرص [26] بين كل شعوب العالم وهذا ما يظهر جليا في عمل مجموعة البنك الدولي بكل فروعه ومؤسساته وتمويل كل المشاريع التي لتلبية حاجيات الانسان وتحقيق الرفاهية له.

والمبدأ الثاني هو مبدأ تفادي الحرمان المطلق لكل شعوب العالم ، ولقد اطلق البنك الدولي برنامج قصد تمويلها وتعلق الامر بالصحة والشغل والطاقة وغيرها من المشاريع ذات الصلة بالتنمية في كل دول العالم، وفي هذه المناسبة اكد رئيس مجموعة البنك الدولي ان الفئات الفقيرة والأكثر احتياجا قد تضررت من جانحة كورونا وكذلك بالنسبة الى تغير المناخ والتحديات الأخرى فإننا نتطلع كمجموعة للبنك الدولي الى البحث على أفكار جديدة على مستوى كل بلدان العام من اجل تحقيق تنمية قادرة على الصمود وشاملة للجميع على أساس مبدا تكافؤ الفرص من اجل مساعدة الدوال النامية الى العودة الى مسار تقليص الفقر ودعم المساواة بين الأفراد والجنسين وتحقيق تنمية

[24] راجع : العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966/12/16.

[25] راجع : أ.كلود زينكي، " الحماية الدولية لحقوق الانسان" مكتبة لبنان ،ص.30 وما بعده

[26] راجع : تقرير البنك الدولي 2018 ، 211300: SKU، ص.23 وما بعده ، موقع:
file:///C:/Users/Dell/Downloads/211296AR.pdf
annualreport/org.worldbank.www

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 08 العدد: 01 السنة: جانفي 2022 م-جمادى الآخرة 1443 هـ ص: 769 - 783

مستدامة [27] تخدم الجميع سواء الأجيال الحاضرة وتتمثل في تقديم الدعم المادي لكل البرامج التنموية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وتتمثل في حسن استغلال الثروات الطبيعية وتوفير بيئة سليمة للأجيال القادمة، وعليه فان التنمية المستدامة هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية مع تغير المؤسسات على نحو يعزز امكانات الحاضر والمستقبل من اجل الوفاء بحاجيات الانسان وتطلعاته. [28]

الخاتمة

أصبحت مسايرة التنمية المستدامة حتمية وضرورية من اجل مواكبة الدول المتقدمة في الاهتمام بالأجيال الحاضرة وحقوق الأجيال القادمة وفي حسن استغلال الثروات الطبيعية خاصة مع التطور التكنلوجي الذي أدى الى استنزاف في استغلال الثروات الطبيعة لغرض تلبية حاجيات الساكنة.

ان العالم بعد الحرب العالمية الثانية والتي أتت على الأخضر واليابس وانهيار البنية التحتية لكل دول أوروبا المشاركة في الحرب العلمية الثانية كان، لزاما التفكير في مؤسسات مالية تهتم بإعمار أوروبا أولا ثم تحول دورها الى الاهتمام بكل الموضوعات ذات الصلة بأهداف ومقاصد هيئة الأمم المتحدة سواء على أساس انها وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة من جهة او على أساس اتفاقيات الوصل بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

ان إقرار الجمعية العامة للام المتحدة سنة 1986 للحق في التنمية واعتباره حقوق من حقوق الانسان، فتح الشهية للمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية في الاجتهاد لتعريف التنمية والتنمية المستدامة وتحديد أهدافها ومبادئها ابتداء من 1987 حينما اصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية اول تعريف للتنمية المستدامة تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون مساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية

[27] راجع : بيان صحفي لصندوق النقد الدولي تحت رقم ،21/175 بتاريخ 15 ماي 2021، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يدشّنان مجموعة استشارية رفيعة المستوى معنية بالتعافي والنمو المستدام والشامل للجميع، موقع: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/06/14/pr21175-world-bank-imf-launch-hlag-sustainable-inclusive-recovery-growth،ص.2

[28] راجع : أ.بوزيان الرحماني هاجر ، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير ، مقال القي بجامعة خميس مليانة ،ص1

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 08 العدد: 01 السنة: جانفي 2022 م-جمادى الآخرة 1443 هـ ص: 769 - 783

حاجياتهم، لينتقل الاهتمام بالتنمية المستدامة من ادراج القانون الدولي والفقهاء الى رجال الاقتصاد والمؤسسات المالية الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي من بين فروعه البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية وكلاهما يهتم بالتنمية من خلال برامج التدعيم من اجل رافع الغبن عن الساكنة في كل اقطار العالم والقضاء على الفقر ورفع من مستوى التعليم وتحسين الصحة ومتابعة الاستغلال الأفضل للموارد الطبيعة وحسن استغلالها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

-.د. عماري عمار "إشكالية التنمية المستدامة وابعادها" القيت هذه المحاضرة في الملتقى الموسوم ب"التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة" جامعة سطيف ، 2008.

- ا. عبد الله الحرتيسي حميد، "السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" مذكرة ماجستير ،جامعة الشلف ، 2005 ،

- د. خالد مصطفى قاسم، "إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة "،الدار الجامعية ، 2007،

-د طاهر خامرة "المسؤولية البيئية والاجتماعية- مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "رسالة ماجستير، جامعة سطيف ، 2007.

-أ. مقدم محمد إسماعيل، "دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة – سوريا أنموذجا"، رسالة دكتوراه ،جامعة دمشق، كلية الاقتصاد 2015.

- د. صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي ،"حق الانسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا "منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005.

-عمر إسماعيل سعد الله "القانون الدولي للتنمية-دراسة في النظرية والتطبيق" المؤسسة الوطنية للكتاب سنة 1990.

- د. عبد المعز عبد الغفار نجم "الجوانب القانونية لنشاط البنك الولي لأنشاء والتعمير "الهيئة المصرية العامة للكتاب،1970.

-د. مهدي محمد شهاب "الاقتصاد الدولي المعاصر، غرفة التجارة الدولية ،النظام الجديد للتجارة العالمية ،اهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر "دار الجامعة الجديدة- الإسكندرية ، 2006.

-د. حسين محمد" المنظمات الدولية "دار الفكر العربي. مصر ، 1993.

-د. خالد مصطفى قاسم، "إدارة الأعمال الدولية "بين التنمية المستدامة وجودة الحياة" الدار الجامعية2015 .

- أ. بوزيان الرحماني هاجر «التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير «مقال القي بجامعة خميس مليانة .

ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 08 العدد: 01 السنة: جانفي 2022 م-جمادى الآخرة 1443 هـ ص: 769 - 783

-أ. كلود زينكي" الحماية الدولية لحقوق الانسان" مكتبة لبنان .
- محمد محي دين "ملخص محاضرات في حقوق الانسان "دار الخلدونية، 2011.

- ثانيا: وثائق المنظمات الدولية

-الإعلان العلمي لحقوق الانسان 1948/12/20
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966/12/16
- ميثاق هيئة الأمم المتحدة 1945.
-النظام العالمي للتنمية المستدامة (شبكة المعرفة الكبرى للقرار و الاستراتيجية)، موقع GSSD تاريخ الدخول الى الموقع يوم 2021/07/15، موقع: https://gssd.mit.edu/ar
-القرار رقم :41/128 المتضمن اعلان الحق في التنمية، المؤرخ في 4ديسمبر1986، صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، مكتبة حقوق الانسان، جامعة مانيسوتا.
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b075.html
- تقرير البنك الدولي 2018 ، 211300: SKU، موقع:
file:///C:/Users/Dell/Downloads/211296AR.pdf
annualreport/org.worldbank.www
-بيان صحفي لصندوق النقد الدولي تحت رقم ،21/175 بتاريخ 15 ماي 2021، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يدشّنان مجموعة استشارية رفيعة المستوى معنية بالتعافي والنمو المستدام والشامل للجميع، موقع:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/06/14/pr21175-world-bank-imf-launch-hlag-sustainable-inclusive-recovery-growth

ثالثا: مراجع باللغة الاجنبية

-World Bank-Developement and humman rights- the pole of the world-washington .dc 1998.
-Kornina- Kinly- les droit de l'homme et la Bank mondial- Harvard journal. Vol 15.